مجلة الأزهر لبحوث قطاع العلوم الزراعية العدد الخامس
صفحات من ٢٩ إلى ٤٦ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

دور الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة وتسويق محصول القطن ببعض قري محافظة الدقهلية

د. زينب أمين محمد
معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

المستخلص

استهدف البحث التعرف على دور كل من الجمعية التعاونية الزراعية، وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة، وتسويق محصول القطن، وعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة برأي المبحوثين في مدي قيام كل منظمة بدورها في مواجهة هاتين الأزمتين، والمشكلات التي تواجههما عند مواجهة الأزمات الزراعية، ومقترحات المبحوثين لتفعيل دورهما في مواجهة الأزمات الزراعية، ومقترحات المبحوثين لتفعيل دورهما في مواجهة هذه المشكلات.

واجرى البحث على ٢٠٠ مزارعاً من ثمانية قرى بمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية بواقع ٢٥ مزارع من كل قرية اختيروا بطريقة عشوائية، وجمعت البيانات بالمقابلة الشخصية مع الزراع المبحوثين بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتضمنت عدة اقسام منها ما يختص بقياس البيانات الشخصية عن المبحوثين، وقياس رأى المبحوثين فى مدى قيام كل من الجمعية الزراعية وبنك القرية بدورهما فى مواجهة الأزمات المدروسة، واخيراً قياس رأى المبحوثين فى المشكلات التى تواجه هاتين المنظمتين فى مواجهة المشكلات الزرعية ومقترحات حل هذه المشكلات .

وجمعت البيانات الميدانية خلال شهر يوليه ٢٠٠٨م.، وبعد جمعها تم تفريغها وتحليلها إحصائياً بالتكرار والنسب المئوية، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون ونموذج التحليل الارتباط المتعدد Stepwise .

وجاءت أهم نتائج البحث على النحو التالى:-

- ما يزيد على خمسى المبحوثين يرون أن قيام الجمعية الزراعية بدورها فى مواجهة أزمة الاسمدة كان منخفضاً، وأن ثلاثة اخماسهم يرون أن قيامها بمواجهة ازمة تسويق القطن كان منخفضاً ايضاً.
- أن حوالى ثلثى المبحوثين يرون أن قيام بنك القرية بدوره كان منخفضاً فى مواجهة أزمتى الاسمدة وتسويق القطن.
- وجدت علاقة ارتباطية طردية بين الحيازة الالية للمبحوثين وبين رأيهم فى قيام الجمعيه بدورها فى مواجهة أزمة الاسمدة، بينما كانت العلاقة عكسية مع متغير القدرية.
- وجدت علاقة ارتباطية طردية بين متغيرات السن، والانفتاح على العالم الخارجى، وعدد أفراد الاسرة وبين رأى المبحوثين فى قيام الجمعية بدورها فى مواجهة أزمة تسويق القطن.

وجدت علاقة ارتباطية طردية بين متغيرات، التجديدية، والاتجاه نحو المنظمات، وعدد افراد الاسرة ، والحيازة الالية، وبين رأى المبحوثين فى قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة ازمة الاسمدة.

وجدت علاقة ارتباطية طردية بين متغيرات الرضا عن الخدمات، والحيازة الالية وبين رأى المبحوثين فى قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق القطن.

تحددت اهم المشكلات التى تواجه الجمعية الزراعية فى إقتصار دورها على حماية الاراضى الزراعية من التعدي، وعدم توفر مستلزمات الانتاج بها، أما المشكلات

التى تواجه البنك فكانت كثرة طلبات الحصول على الاسمدة وعدم كفاية الحصة المخصصة للبنك.

المقدمة
Introduction

يمثل قطاع الزراعة أهمية كبيرة فى الإقتصاد الوطنى، حيث يعمل به حوالى ٢٨% من إجمالى القوى العاملة، وأنه مصدر الغذاء والكساء للسكان، ويوفر المواد الخام لكثير من الصناعات، ويساهم فى الناتج القومى الإجمالى بحوالى ١٨% (معهد التخطيط القومى ٢٠٠٨)

وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة فى مصر إلا أنه من أكثر القطاعات تعرضاً للأزمات والكوارث سواء منها الطبيعية مثل موجات الحر الشديد والصقيع والسيول والأوبئة والأمراض، أو بفعل الانسان مثل التلوث البيئى وإهدار الموارد وغيرها. الأمر الذى يتطلب توافر إدارة متخصصة لإدارة مثل هذه الأزمات الزراعية (الخولى : ٢٠٠٦م :٢٩).

وقد تنبهت الدول المتقدمة لهذا الأمر فأقامت وحدات متخصصة لإدارة الأزمات وأصبح علم إدارة الأزمات أحد فروع علم الإدارة الذى يتم تدريسه وإجراء البحوث العلمية فيه، وفى مصر كان لكلية التجارة– جامعة عين شمس السبق فى إنشاء وحدة لإدارة الأزمات بها (الحملاوى: ١٩٩٥م:٥٧).

ويذكر شومان (٢٠٠٢:١٧) أن الأزمة تعنى موقف يحمل معه التهديد الخطر للمصالح والأهداف الجوهرية التى تسعى المؤسسة إلى تحقيقها مع ضغط الوقت المتاح لإتخاذ القرار قبل إستفحال الخسائر أو الأضرار المحتملة فى وقت ضئيل جداً.

ولتفادى وقوع الازمات يجب على الإنسان أن يحسن التعامل معها وهو ما يعرف بإدارة الازمة والتى يعرفها كاسبرسون (١٩٨٥: ٢٨) بانها نشاط هادف يقوم به المجتمع لتفهم طبيعة المخاطر المماثلة لتحديد ما يمكن عمله إزائها واتخاذ وتنفيذ الاجراءات اللازمة للتحكم فى مواجهة الكوارث وتخفيض حدتها واثارها.

وحتى يمكن تنمية الإنتاج الزراعى وتحقيق أعلى معدلات من الإنتاج يجب توفر مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور ومبيدات وغيرها فى الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، والسعر المناسب، وأن عدم توفرها بهذه المواصفات يرتبط به إلحاق أكبر الضرر بالإنتاج الزراعى وهو ما يمثل أحد أشكال الأزمات الزراعية.

ويعتبر عدم توفر الأسمدة الكيماوية وإرتفاع سعرها أحد الأزمات الزراعية التى وقعت فى قطاع الزراعة فى السنوات الأخيرة، حيث أن المنتج منها حوالى ٨ مليون طن، ويحتاج قطاع الزراعة إلى حوالى ١٠ مليون طن، وبالتالى يوجد عجز حوالى ٢ مليون طن خلال العام الزراعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، إضافة إلى عدم وجود سياسات واضحة لتوزيع الأسمدة على مناطق الإنتاج الزراعى، وغياب الرقابة على الأسواق (حجازى ٢٠٠٥م:٤١).

كما يرى عبدالحليم (٢٠٠٥م:٤٥) أن من أسباب أزمة الأسمدة مبالغة الزراع فى إضافة الأسمدة بغرض الحصول على أعلى إنتاج، وتعدد جهات التوزيع للأسمدة، لهذا يجب تشجيع الزراع على استخدام الأسمدة العضوية، والأعتماد على المقننات السمادية العلمية، مع إيجاد آليات لضبط توزيع الأسمدة فى الوقت المناسب وبالأسعار المحددة.

وفى نفس السياق يذكر أباظه (٢٠٠٧م:٧) أن المزارعين يسيئون استخدام الأسمدة ويفرطون فيها، وأن الحكومة تعمل جاهدة على مواجهة هذه الأزمة من خلال إعادة توزيع الحصص على الجهات المسئولة وهى بنك التنمية والائتمان ٤٠% ، و٤٠% للتعاونيات، و٢٠% للقطاع الخاص.

ويرى عبدالمطلب (٢٠٠٨: ١٤) أن أزمة نقص الأسمدة متكرر كل عام فى أشهر مايو ويوليو حيث تحتاج المحاصيل الصيفية إلى مقننات سمادية أعلى من المحاصيل الشتوية، وأن أسعار الأسمدة فى أرتفاع فى العالم كله بسبب إرتفاع أسعار الطاقة وحدد أهم عناصر أزمة الأسمدة فى: منافسة الأسمدة المستوردة للمنتج المحلى على الرغم من إنخفاض جودتها، إرتفاع تكاليف نقل الأسمدة، سوء حالة المخازن الموجودة بالمحافظات، إرتفاع تكلفة الإنتاج، ضعف القدرة المالية للمزارعين، صعوبة الحصول على تراخيص للعمل فى تجارة الأسمدة، توزيع حصص على البنوك غير مرغوب فيها من جانب المزارعين مما يؤدى إلى ركودها، عدم توفر الأسمدة السائلة التى تستخدم فى الاراضى الصحراوية.

ويعتبر التعاون أحد النظم الإقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى المادى للأفراد المشاركين فى التعاونيات، من خلال دعم قدراتهم الإنتاجية إن كانوا منتجين، أو الاستهلاكية إن كانوا متسهكلين، علاوة على تقديم عدد من المزايا الإجتماعية للمستفيدين منه فى مجال الخدمات الاجتماعية (ريحان ٢٠٠٠: ٧٣).

وإذا كانت التعاونيات تقوم بدور هام فى توفير الأسمدة للمزارعين بالكميات المطلوبة وفى كل الأوقات فقد ساء حال التعاونيات ووصل الأمر إلى عدم توافر معلومات عن القطاع التعاونى الزراعى، وإدواره وضعفت القدرات والكوادر البشرية العاملة فيه. وقد أهملت الحكومة عمليات تطويره أو النهوض به، كما أدى تطبيق سياسات التحرر الإقتصادى إلى سعى الحكومة بشكل متسارع إلى نقل دفة الإقتصاد وإتخاذ القرار إلى رجال الأعمال وكبار الملاك وسهلت لهم كافة الإجراءات وأعفتهم من الضرائب وسعت لدعمهم بكافة الطرق فى نفس الوقت الذى أهملت فيه دعم قطاع الزراع وصغار المزارعين.

وقد أكد الصباغ (١٩٩٩: ٣)، وهلال (٢٠٠٢: ٤٦)، ومحسن (١٩٩٨: ٢٧٦) على أن المنظمات التعاونية ومنها الجمعية التعاونية الزراعية هي منظمات قائمة على الإعتماد على النفس والمشاركة لتحقيق أهدافها التنموية ومن ضمن مهامها تخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية المحلية، والنهوض بالزراعة وتوفير إحتياجات الأعضاء من أسمدة وتقاوي.

مشكلة البحث:The research problem

يمثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي المصري سواء من حيث إستيعابه لأعداد كبيرة من العمالة تصل إلى ٢٩% من إجمالي القوي العاملة، وأنه المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء والكساء. وارتفاع نسبة إسهامه في الدخل القومي. وقد عرف عن الزراعة من قديم الزمان أنها أكثر عرضه للكوارث والأزمات وقد إنعكس ذلك على شخصية الريفي من حيث شدة تعلقه بالله وخوفه من غضب الطبيعة التي تهلك حرثه وحيوانه.

ومع ما حققه قطاع الزراعة من نجاحات خلال السنوات الأخيرة، ألا أنه تعرض لعدد من الأزمات الزراعية التي كان لها أثرها السلبي عليه، لعل من أخطرها أزمة أنفلونزا الطيور والتي أصابت الإنتاج الداجنى ونتج عنها خسائر مادية كبيرة وتوقف الإنتاج ، وزيادة الإستيراد من

الخارج للدواجن والبيض لتلبية حاجات المستهلكين. وفي سياق نفس الأزمات جاءت أزمة تسويق محصول القطن للموسم الزراعي ٢٠٠٧، حيث قام الزراع بزراعة مساحات كبيرة من القطن فاقت حجم التعاقدات الخارجية والطلب المحلي، وبالتالي إنخفض السعر إلى الحد الذي ينتج عنه خسارة كبيرة للزراع، وأصبح الزراع في حيرة من تسويق محصول القطن خاصة أنه سلعة غير قابلة للتخزين، أو الاستخدام من جانب الأسرة، وبالتالي باعوا المحصول بأسعار تقل كثيرا عن الموسم السابق، الأمر الذي يتوقع منه عزوف الكثير من الزراع عن زراعة محصول القطن المصري في الأعوام التالية، ومن ثم تتضاعف الخسارة للإقتصاد القومي، وفقدان القطن المصري لميزته وأسواقه العالمية.

ومع توالي الأزمات التي شهدها القطاع الزراعي كانت أزمة النقص في الأسمدة الكيماوية، حيث ألف الزراع ولسنوات طويلة الحصول على الأسمدة من الجمعية الزراعية بالأجل، ثم شارك بنك القرية الجمعية في القيام بهذه المسئولية، فكانت الكمية التي يحصل عليها الزراع تكفي زراعاتهم ولا يحتاجون للسوق الخارجي، ولكن حدث في الموسم الماضي أزمة كبيرة في الأسمدة بسبب تصدير كميات كبيرة منها، وبالتالي نقص المعروض منها في الجمعيات التعاونية الزراعية وبنوك القرى، وارتفعت أسعارها إلى ما يقرب من أربعة أضعاف سعرها الحقيقي، مما كان له الأثر السلبي على الزراعة.

تلك كانت بعض نماذج من أزمات شهدها القطاع الزراعي، ولن تكون آخر الأزمات، ففي ظل العولمة والتحرر الاقتصادي والأسعار العالمية والتغيرات المناخية، وسياسات الاحتكار التي يمارسها البعض من المتوقع أن تتزايد الأزمات الزراعية وبالتالي يجب العمل على مواجهتها والتصدي لها من خلال الأساليب العلمية والتي تقلل بقدر الإمكان من الخسائر المتوقع حدوثها في الأزمة.

ويعتبر المدخل المؤسسي من أهم مداخل التعامل مع الأزمات، وذلك لما تمثله كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية من أهمية ومصدر ثقة للزراع تكونت عبر التاريخ، وبالتالي فإن أي جهد تقوم بها أي منظمة لمواجهة الأزمة سيقابل بالرضا من جانب الزراع وعلى هذا تحددت مشكلة البحث في محاولة البحث من اجابات للتساؤلات التالية:

- ما هو دور الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتى الأسمدة وتسويق محصول القطن؟

- وما هو الدور المتوقع منهما مستقبلاً في مواجهة الأزمات المستقبلية؟ لعل الإجابة على هذه الأسئلة يساعد المعنيين بالأمر في وضع تصور يمكن من خلاله تفعيل دور هاتين المنظمتين في مواجهة الأزمات مستقبلاً.

أهداف البحث: Research objectives

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث تحددت أهدافه فيما يلي:

١. التعرف على الخصائص الشخصية للزراع المبحوثين بقرى الدراسة.

٢. التعرف على دور كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة وتسويق محصول القطن.

٣. تحديد علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين برأيهم في مدى قيام كل من

الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة وتسويق محصول القطن.

٤. تحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة في تفسير التباين الحادث في أدوار كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة وتسويق محصول القطن.

٥. التعرف على المشكلات التي تواجه الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية عند مواجهة الأزمات الزراعية من وجهة نظر الزراع وكذا مقترحاتهم لتفعيل أدوار كل منهما في هذا الشأن.

الطريقة البحثية

أولاً: التعريفات الاجرائية Operational definition

١- أزمة نقص الاسمدة: يقصد بها فى هذا البحث العجز الشديد فى الاسمدة الكيماوية بالجمعية التعاونية الزراعية، وبنك القرية، وقت الحاجة إليها من جانب المزارع، واحتكار التجار لها وإرتفاع أسعارها بما يفوق إمكانات المزارع.

٢- أزمة تسويق القطن: يقصد بها فى هذا البحث عدم قدرة المزارع على بيع إنتاجه من محصول القطن، وذلك بسبب ضعف قيام التعاونيات بهذا الدور، وإنخفاض الأسعار وإستغلال التجار للمزارعين على الرغم من إرتفاع تكاليف إنتاجه.

ثانياً: الفروض البحثية Research hypotheses

لتحقيق الهدف الثالث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

١. توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة.

٢. توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بدورها في مواجهة أزمة تسويق محصول القطن.

٣. توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام بنك القرية بدوره في مواجهة أزمة الأسمدة.

٤. توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام بنك القرية بدوره في مواجهة أزمة تسويق القطن.

وقد تم وضع هذه الفروض في صورتها الصفرية حتى يمكن اختبارها.

ثالثاً: شاملة البحث وعينته

اختيرت محافظة الدقهلية مجالاً جغرافيا لإجراء هذه الدراسة وذلك لكونها من اكبر المحافظات الزراعية، وتمثل المساحة المزروعة فيها حوالي ٨٠% من المساحة المأهولة وأن نسبة الحائزين لأقل من خمسة أفدنة تصل إلى ٩٦,٤١% من إجمالي الحائزين بالمحافظة وهو ما يعكس صغر مساحة الحيازات الزراعية أحد السمات الهامة للتنظيم الحيازي المصري، ومن بين مراكز محافظة الدقهلية اختير منها مركز بلقاس حيث يوجد به أكبر مساحة منزرعة بالمحافظة حيث تصل نسبة المساحة المنزرعة به إلى ٨٩,٦٨% من إجمالي مساحة المركز، وتبلغ نسبة

الحائزين لأقل من خمسة أفدنة ٦٨-٩٨% من إجمالي الحائزين بالمركز.

ويتبع مركز بلقاس ثمانية قرى هي: بسنديله- المعصرة- الشوامي- بلقاس خامس- الجزاير- الستاموني- الحفير والأمل- الزهراء، وقد اختير من كل قرية ٢٥ مزارعاً بطريقة عشوائية، وبذلك وصل إجمالي عينة البحث إلى ٢٠٠ مزارعاً، هذا وقد جمعت البيانات خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٨م.

رابعاً: إستمارة الإستبيان والمعالجة الكمية للبيانات:

استخدم لجمع البيانات استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين بقراهم، وقد تضمنت استمارة الاستبيان عدة أقسام هي:

١- بيانات شخصية عن المبحوثين من حيث: السن، المستوي التعليمي، التجديدية، الاتجاه نحو المنظمات الريفية، القدرية والتواكل، القيادية، الإنفتاح على العالم الخارجي، الرضا عن الخدمات، عدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، حيازة الآلات الزراعية واستخدمت أساليب المعالجة الكمية المناسبة وفقاً لكل مقياس.

٢- قياس رأي المبحوثين في مدى قيام كل من بنك القرية، والجمعية التعاونية الزراعية في مواجهة أزمتي الأسمدة، وتسويق محصول القطن، حيث تم استقصاء رأي المبحوثين عن مدى موافقتهم على عدد من العبارات التي تعكس قيام كل منظمة بدورها في مواجهة الأزمة، وذلك على مقياس مكون من أربع مستويات هي: قامت بدور كبير، متوسط، صغير، لم تقوم. وأعطيت الدرجات ٣، ٢، ١، صفر على الترتيب وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأى المبحوثين فى درجة قيام المنظمة بدورها في مواجهة الأزمة المدروسة.

٣- قياس رأي المبحوثين في المشكلات التي تواجه كل من بنك القرية والجمعية التعاونية الزراعية أثناء مواجهة الأزمات الزراعية، ومقترحاتهم لتفعيل دورهما في مواجهة الأزمات الزراعية مستقبلاً واستخدم أساليب المعالجة الكمية المناسبة وفقاً لكل مقياس.

خامساً: اسلوب التحليل الإحصائى:

لتحقيق الفروض الإحصائية تم تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا بإستخدام جداول الحصر العددي والنسب المئوية، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، والتحليل الارتباطي الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد step wise.

سادساً: نتائج البحث ومناقشتها Results and discussion

١- الخصائص الشخصية للمبحوثين:

أوضحت النتائج جدول رقم (١) أن الخصائص الشخصية للمبحوثين جاءت على النحو التالي:

- أن منوال سن المبحوثين يقع في الفئة العمرية ٤٢-٥١ سنة وبلغت نسبتهم ٤٥% وهو ما يعني معايشتهم لأدوار كل من بنك القرية والجمعية الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل قبل تطبيق سياسة التحرر الإقتصادي وبعدها والتى ارتبط بها تغير الكثير من أدوار هاتين المنظمتين.

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين وفقا لبعض خصائصهم الشخصية المدروسة

خصائص المبحوثين	العدد	%(*)
عمر المبحوث:		
٣٢-٤١ سنة	٦٢	٣١
٤٢-٥١ سنة	٩٠	٤٥
٥٢ سنة فأكثر	٤٨	٢٤
حجم أسرة المبحوث		
٣-٥ أفراد	٩٨	٤٩
٦-٩ أفراد	٨٠	٤٠
١٠ أفراد فأكثر	٢٢	١١
المستوي التعليمي للمبحوث		
أمي	١٦	٨
يقرأ ويكتب	١٦	٨
ابتدائي	١٨	٩
إعدادي	١٦	٨
ثانوي	١١٦	٥٨
جامعي	١٤	٧
فوق جامعي	٤	٢
حجم الحيازة المزرعية لاسرة المبحوث		
٢-٢١ قيراط	١٧٤	٨٧
٢٢-٤١ قيراط	٢٢	١١
٤٢ قيراط فأكثر	٤	٢
التجديدية:		
٢-٨ درجات	٥٢	٢٦
٩-١٥ درجات	٣٤	١٧
١٦ درجات فأكثر	١٤	٥٧
الاتجاه نحو المنظمات:		
٨-١١ درجات	١١٦	٥٨
١٢-١٥ درجات	٦٨	٣٤
١٦ درجات فأكثر	١٦	٨
درجه القياديه		
٧-١٢ درجات	٥٨	٢٩
١٣-١٨ درجات	٧٦	٣٨
١٩ درجات فأكثر	٦٦	٣٣
درجة الرضا عن الخدمات		
١٠-١٦ درجات	٦٢	٣١
١٧-٢٣ درجات	١١٦	٥٨
٢٤ درجات فأكثر	٢٢	١١
درجة الانفتاح على العالم الخارجي		
٦-١١ درجات	٣٨	١٩
١٢-١٧ درجات	١٠٤	٥٢
١٨ درجات فأكثر	٥٨	٢٩

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

(*) ن = ٢٠٠

- أن ما يقرب من نصف المبحوثين (٤٩%) يتراوح عدد أفراد أسرهم ٣-٥ فرد وهو ما يعني استجابة الأسر الريفية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

- ارتفاع المستوي التعليمي لدى المبحوثين حيث أن ما يزيد على ثلثي المبحوثين حاصلون على مؤهلات تعليمية متوسطة وعليا وفوق العليا في حين كانت نسبة الأمية ٨% فقط.

- أن غالبية المبحوثين (٨٧%) حجم حيازتهم الزراعية أقل من فدان وهو ما يتفق بدرجة كبيرة مع التوزيع الحيازي المصري حيث أن الحيازات القزمية هى السمة الغالبة وهو ما يمثل تحدياً في سبيل النهوض بالزراعة المصرية.

- أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين (٥٧%) مستوي تجديدتهم مرتفع وهو ما يتفق مع إرتفاع مستوي تعليمهم.

- إرتفاع نسبة المبحوثين ذوى الاتجاه السلبي نحو المنظمات الإجتماعية حيث تصل نسبتهم إلى ٥٨% الأمر الذي يمكن تفسيره بتقلص أدوار هذه المنظمات في ظل سياسة التحرر الاقتصادي وبالتالي أصبح الإتجاه سلبياً نحوها من غالبية المبحوثين.

- أن حوالي ثلث المبحوثين ٣٣% قياديتهم مرتفعة، وما يقرب من خمسي المبحوثين ٣٨% قياديتهم متوسطة وهو ما قد يرجع إلى إرتفاع مستوي تعليمهم، ووقوعهم في فئة السن المتوسط.

- أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين (٥٨%) مستوي رضاهم عن الخدمات متوسطة وأن أقل نسبة منهم (١١%) مستوي رضاهم مرتفع، وأن ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٢%) مستوي إنفتاحهم على العالم الخارجي متوسط، وهو ما يتفق مع المستوي التعليمي لغالبية المبحوثين، وتجديديتهم العالية.

٢- دور كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة الأزمات المدروسة.

أ- دور الجمعية التعاونية الزراعية في مواجهة أزمة الأسمدة

بتوزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مدى قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة نقص الأسمدة اتضح من الجدول رقم (٢) أن ما يزيد عن خمسي المبحوثين (٤٤%) يرون أن الجمعية تقدم بدور منخفض في مواجهة أزمة الأسمدة، وأن ربع المبحوثين فقط (٢٥%) يرون أنها تقوم بدور مرتفع في مواجهة أزمة الأسمدة، الأمر الذي يتضح منه ضعف قيام الجمعية بدورها في مواجهة الأزمة وهو ما يمكن تفسيره بتخلي الجمعية عن الكثير من أدوارها التي كانت تقدمها للمزارع قبل تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي، هو ما يؤكد على ضرورة تنشيط دور التعاونيات للتواكب مع التطورات الإقتصادية الجارية والمستقبلية خاصة في ضوء ضعف قدرات وإمكانيات غالبية المزارعين المصريين.

ب- دور الجمعية التعاونية الزراعية في مواجهة أزمة تسويق محصول القطن.

بتوزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مدى قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة تسويق محصول القطن إتضح من النتائج جدول رقم (٢) أن ثلاثة أخماس المبحوثين (٦٠%) يرون أنها تقدم بدرجة منخفضة في مواجهة هذه الأزمة، وأن ٤% فقط من المبحوثين يرون أنها تقوم بدرجة مرتفعة في مواجهة أزمة تسويق القطن، ولا شك أن هذه النسب تعكس بوضوح ضعف الأداء

التعاوني الزراعي في مصر في الوقت الحالي بعد أن كان فاعلاً في كل ما يتعلق بالزراعة سواء من توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق التعاوني لكن في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي تتطلب أن يكون للتعاونيات دور فعال انتهي دور التعاونيات وكأن الأمر مقصود بغرض الإضرار بالزراعة المصرية والمزارع المصري، وبالتالي يجب تصحيح أوضاع التعاون وإحياؤه من جديد.

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مستوى قيام كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية بدورهما في مواجهة أزمتي الأسمدة والقطن بقرى الدراسة

مستوى القيام بالدور	العدد	% ن = ٢٠٠
دور الجمعية التعاونية الزراعية في أزمة الأسمدة		
منخفض (٢-١٠) درجة	٨٨	٤٤
متوسط (١١-١٩) درجة	٦٢	٣١
مرتفع (٢٠ درجة فأكثر)	٥٠	٢٥
دور الجمعية التعاونية الزراعية في أزمة القطن		
منخفض (٦-١٣) درجة	١٢٠	٦٠
متوسط (١٤-٢١) درجة	٧٢	٣٦
مرتفع (٢٢ درجة فأكثر)	٨	٤
دور بنك القرية في أزمة الأسمدة		
منخفض (٦-١٣) درجة	١٢٦	٦٣
متوسط (١١-١٩) درجة	٥٢	٢٦
مرتفع (٢٠ درجة فأكثر)	٢٩	١١
دور بنك القرية في أزمة القطن		
منخفض (٤-١٠) درجات	١٣٢	٦٦
متوسط (١١-١٧) درجة	٦٢	٣١
مرتفع (١٨ درجة فأكثر)	٦	٣

جـ- دور بنك القرية في مواجهة أزمة الأسمدة:

بتوزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مدى قيام بنك القرية بدوره في مواجهة أزمة نقص الأسمدة إتضح من النتائج جدول (٢) أن ما يزيد على ثلاثة أخماس المبحوثين (٦٣%) يرون أن مستوي قيام بنك القرية بمواجهة أزمة نقص الأسمدة كان منخفضاً، وأن أقل نسبة منهم (١١%) يرون أن مستوي قيامه بذلك كان مرتفعاً.

وعلى هذا يتضح إنخفاض قيام بنك القرية بمواجهة أزمة نقص الأسمدة الأمر الذي يمكن تفسيره بأن بنوك القرى قد أصبحت بنوك تجارية كل همها تحقيق أعلى عائد دون إعطاء أدني أهمية للزراعة المصرية من حيث توفير مستلزمات الإنتاج لها. مع العلم أن بنوك القرى جزء كبير من رأس مالها من الجمعيات التعاونية الزراعية وبالتالي هي أموال المزارعين في الأصل ولا يستفيدون منها، مما يتطلب إعادة النظر في السياسة التمويلية الزراعية التي تنتهجها بنوك القرى ولا تخدم الزراعة.

د- دور بنك القرية في مواجهة أزمة تسويق القطن:

بتوزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مدى قيام بنوك القرى بدورها في مواجهة أزمة تسويق محصول القطن إتضح من النتائج جدول رقم (٢) أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (٦٦%) يرون قيام بنوك القرى بدرجة منخفضة فى مواجهة أزمة تسويق القطن، وأن (٣%) فقط من المبحوثين هم الذين ذكروا قيامه بمواجهة أزمة تسويق القطن برجة كبيرة.

وعلى هذا يتضح ضعف الأداء التسويقي لبنوك القرى في مواجهة أزمة محصول القطن، مع أن بنوك القرى يتوفر لديها الأموال التي تكفي لشراء القطن من المزارعين وتتولي هي عمليات التعاقد الخارجي والداخلي لتسويق القطن حتى يحافظ على مكانته العالمية، ويحقق عائد مجزي للمزارع المصري والذي كره زراعة القطن وأوشك على التخلي تماماً عن زراعته إذا استمر الوضع التسويقي على ما هو عليه.

جدول رقم (٣) قيم معاملات الارتباط البسيط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وأدوار كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية في مواجهة أزمتي الأسمدة والقطن

قيمة معاملات الارتباط / المتغيرات المستقلة	دور الجمعية في مواجهة أزمة الأسمدة	دور الجمعية في مواجهة أزمة القطن	دور البنك في مواجهة أزمة الأسمدة	دور البنك في مواجهة أزمة القطن
- السن	٠,٠٧٧	٠,١٥٦**	٠,١٠٩	-٠,٠٧٥
- تجديدية المبحوث	-٠,٠٦٩	-٠,١٢٣	٠,١٦٧**	٠,٠٠٨
- الاتجاه نحو المنظمات الإجتماعية	٠,١٣٠	-٠,١٠٦	٠,١٣٤*	٠,١٠٢
- القدرية	٠,١٤٥**	-٠,٠٦٥	٠,٠٤٧	٠,٠٢٠
- الإنفتاح على العالم الخارجي	٠,٠٦٥	٠,١٣٦*	-٠,٠٦٨	٠,٠٠٨
- الرضا عن الخدمات الإجتماعية	٠,٠٦٥	٠,٠٠٢	٠,٠٢٧	٠,١٥٠**
- عدد افراد أسرة المبحوث	٠,١٢٥	٠,١٨٠**	٠,١٦٣**	٠,٠٢٢
- الحيازة المزرعية لأسرة المبحوث	-٠,٠٤٢	٠,٠٧٠	٠,٠٦٢	٠,٠١٧
- حجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوث	٠,٠٦٢	-٠,٠٤٠	-٠,٠٤٢	٠,١٢٤
حجم حيازة الالات الزراعية	٠,١٦٣**	٠,١٢٤	٠,١٧٧**	٠,١٥٢**

** معنوي عند مستوي ٠,٠١ * معنوي عند مستوي ٠,٠٥

٣: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة قيام كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنوك القرى بدورهما في مواجهة الأزمات المدروسة.

أ- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة.

لإختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة استخدم معامل الارتباط البسيط لبيروسون، وقد اتضح من النتائج جدول (٣) ما يلي:

- وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي ٠,٠١ بين متغير حجم حيازة الآلات الزراعية للمبحوثين وبين رأيهم في درجة قيام الجمعية التعاونية بدورها في مواجهة أزمة

الأسمدة وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠,١٦٣.

- وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوي ٠,٠١ بين درجة قدرية المبحوثين وبين رأيهم في درجة قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة -٠,١٤٥.

- عدم وجود علاقة معنوية بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي الأول كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيري قدرية المبحوث، وحجم الحيازة الأولية، وامكانية قبول الفرض البحثي البديل والقائل بمعنوية العلاقة بين هذين المتغيرين وبين درجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة.

ولتحديد الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي بين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية التعاونية بدورها في مواجهة أزمة الأسمدة تم استخدام (step wise) وقد إتضح من النتائج جدول (٤) معنوية هذا النموذج حتى الخطوة الثانية، وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد ٠,٢٠٣ وهي معنوية عند مستوي ٠,٠١، كما بلغت قيمة F المحسوبة ٤,٢٣٧، وأن متغيري حجم الحيازة الزراعية، وقدرية المبحوث يعزي إليهما مجتمعين تفسير ٢٥% من هذا التباين وأن باقي النسبة (٧٥%) فتعزي إلى متغيرات أخري لم تشملها الدراسة.

جدول رقم (٤) نتائج التحليل الإرتباطي الإنحداري المتعدد المتدرج الصاعد للمتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة على دور الجمعية التعاونية الزراعية في مواجهة أزمة الأسمدة

المتغيرات المستقلة الداخلة في التحليل	معامل الارتباط المتعدد	% التراكمية للتباين الحادث في المتغير التابع	% المفسرة للتباين الحادث في المتغير التابع	قيم "F" لإختبار معنوية الإنحدار
حجم حيازة الآلات الزراعية	٠,١٤٥	٠,٢٢	٠,٢٢	٤,٢٤٣**
درجة قدرية المبحوث	٠,٢٠٣	٠,٢٥	٠,٠٣	٤,٢٣٧**

** معنوي عند مستوي ٠,٠١

ب- علاقة المتغيرات المدروسة بدرجة قيام الجمعية التعاونية الزراعية بمواجهة أزمة تسويق محصول القطن.

لإختبار معنوية هذه العلاقة تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيروسون وإتضح من النتائج جدول (٣) ما يلي:

- وجود علاقة إرتباطية طردية عد مستوي ٠,٠١ بين متغيري عمر المبحوث، وحجم أسرة المبحوث، وبين درجة قيام الجمعية بدورها فى مواجهة أزمة تسويق القطن، وبلغت قيمتي معامل الإرتباط البسيط المحسوبة ٠,١٥٦ ، ٠,١٨٠.
- وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير الإنفتاح على العالم الخارجي، وبين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية بدورها فى مواجهة أزمة تسويق القطن وبلغت قيمة معامل الإرتباط المحسوبة ٠,١٣٦.
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثين في درجة قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة تسويق القطن.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي الثاني كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: عمر المبحوث، ودرجة الإنفتاح على العالم الخارجي، وحجم الأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ولتحديد الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي بين رأي المبحوثين في مدى قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة تسويق القطن استخدم نموذج (Step wise) حيث إتضح من النتائج جدول رقم (٥) معنوية هذا النموذج حتي الخطوة الثالثة، وأن هناك ثلاثة متغيرات تسهم مجتمعة في تفسير ١٧% من هذا التباين، وهذه المتغيرات هي: حجم الأسرة، وعمر المبحوث، ودرجة الإنفتاح على العالم الخارجي، وبلغت قيمة معامل الإرتباط المتعدد ٠,٢٧٩ وهي معنوية عند مستوي ٠,٠١، كما بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٥,٥٠٩ وهي معنوية أيضا عند مستوي ٠,٠١ مما يعني أهمية هذه المتغيرات الثلاثة في تفسير التباين في رأي المبحوثين عن مدي قيام الجمعية بدورها في مواجهة أزمة تسويق القطن بقرى الدراسة.

جدول رقم (٥) نتائج التحليل الإرتباطي الإنحداري المتعدد المتدرج الصاعد للمتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة على دور الجمعية التعاونية في مواجهة أزمة تسويق القطن.

المتغيرات المستقلة الداخلة في التحليل	معامل الارتباط المتعدد	% التراكمية للتباين الحادث في المتغير التابع	% المفسرة للتباين الحادث في المتغير التابع	قيم "F" لإختبار معنوية الإنحدار
عدد أفراد أسرة المبحوث	٠,١٨٠	٠,١٣	٠,١٣	٦,٦٤٤**
سن المبحوث	٠,٢٤٢	٠,١٥	٠,٠٢	٦,١٤١**
الإنفتاح على العالم الخارجي	٠,٢٧٩	٠,١٧	٠,٠٢	٥,٥٠٩**

** معنوي عند مستوي ٠,٠١

جـ علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة

لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأى المبحوثين فى مدى قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، واتضح من النتائج جدول (٣) ما يلى:-

- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى ٠,١ بين متغيرات: التجديدية، وعدد أفراد الاسرة، وحجم الحيازة الالية، وبين درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة وبلغت قيم معامل الارتباط المحسوبة ٠,١٦٧ ، ٠,١٦٣ ، ٠,١٧٧ على الترتيب.
- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير الاتجاه نحو المنظمات وبين درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠,١٣٤.
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين قيام بنك القرية بدوره في مواجهة أزمة الاسمدة.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الاحصائى الثالث كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات التجديدية، والاتجاه نحو المنظمات، وعدد أفراد الاسرة، وحجم الحيازة الالية وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات وبين قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة.

ولتحديد الاسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثين من حيث رأيهم فى درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة استخدم نموذج (Step wise) حيث إتضح من النتائج جدول (٦) معنوية هذا النموذج حتى الخطوة الثالثة، بمعنى وجود ثلاثة متغيرات تسهم مجتمعة بنسبة ٢٨% فى تفسير هذا التباين، وهى متغيرات: التجديدية، وعدد افراد الاسرة، وحجم الحيازة الآلية، وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد ٠,٢٩٧ وقيمة "ف" المحسوبة ٦,٣٠٤ وهما معنويتان عند مستوى ٠,٠١ مما يؤكد أهمية هذه المتغيرات الثلاث فى تفسير التباين بين رأى المبحوثين فى قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة الاسمدة.

جدول (٦) نتائج التحليل الارتباطى الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد للمتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة على دور بنك القرية فى مواجهة أزمة الاسمدة

نتائج التحليل المتغيرات المستقلة الداخلة فى التحليل	معامل الارتباط المتعدد	% التراكمية التباين الحادث فى المتغير التابع	% المفسرة فى التباين الحادث فى المتغير التابع	قيم F لاختبار معنوية الانحدار
التجديدية	٠,١٧٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٦,٣٧٦
عدد أفراد الاسرة المبحوث	٠,٢٤٤	٠,٢٦	٠,٠٣	٦,٢٦٠
حجم الحيازة الآلية	٠,٢٩٧	٠,٢٨	٠,٠٣	٦,٣٠٤

د- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بدرجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق محصول القطن.

لإختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق القطن استخدم معامل الارتباط البسيط لبيروسون، واتضح من النتائج جدول (٣) ما يلى:-

- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى ٠,٠١ بين متغيرى الرضا عن الخدمات، وحجم الحيازة الالية، وبين درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق القطن وبلغت قيمتى معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠,١٥٠ ، ٠,١٥٢.
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق القطن.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الاحصائى الرابع كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرى: الرضا عن الخدمات، وحجم الحيازة الالية، وامكانية قبول الفرض البحثى البديل بالنسبة لهذين المتغيرين.

ولتحديد الاسهام النسبى للمتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الكلى بين رآى المبحوثين فى درجة قيام بنك القرية بدوره فى مواجهة أزمة تسويق القطن استخدم نموذج (Step wise) حيث اتضح من النتائج جدول (٧) معنوية هذا النموذج حتى الخطوة الثانية، وأن هناك متغيران يسهمان مجتمعان بنسبة ٤٠% فى تفسير هذا التباين، وهما: حجم الحيازة الالية، والرضا عن الخدمات، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد ٠,٢١٧ وقيمة "ف" المحسوبة ٤,٨٧ وهما

معنويتان عند مستوى ٠,٠١ الامر الذى يؤكد أهمية هذين المتغيرين فى تفسير التباين بين المبحوثين من حيث رأيهم فى درجة قيام بنك القرية بدوره لمواجهة أزمة تسويق القطن.

جدول (٧) نتائج التحليل الارتباطى الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد للمتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة على دور بنك القرية فى مواجهة أزمة القطن

المتغيرات المستقلة الداخلة فى التحليل	معامل الارتباط المتعدد	% التراكمية التباين الحادث فى المتغير التابع	% المفسرة فى التباين الحادث فى المتغير التابع	قيم F لاختبار معنوية الانحدار
حجم حيازة الآلية	٠,١٥٢	٠,٣٢	٠,٢٣	٤,٦٧٤
الرضا عن الخدمات	٠,٢١٧	٠,٤٠	٠,٠٨	٤,٨٧٧

** معنوي عند مستوي ٠,٠١

٤- المشكلات التى تواجه الجمعية الزراعية وبنك القرية عند مواجهة الأزمات الزراعية ومقترحاتهم لحلها.

أ- المشكلات التى تواجه الجمعية التعاونية الزراعية ومقترحاتهم لحلها.

- أوضحت النتائج جدول (٨) أن المشكلات التى تواجه الجمعية التعاونية الزراعية عند تعاملها مع الأزمات الزراعية قد تحددت فى ثلاث مشكلات هى: ليس للجمعية أى دور إلا حماية الارض وأجاب بذلك ٩٥% من المبحوثين، ثم عدم توافر مستلزمات الإنتاج بالجمعيات ٩٠%، وعدم قدرة الجمعية على حل مشكلات المزارعين الا بتوجيه من الجمعية المشتركة وأجاب بذلك ٨٠% من المبحوثين ومن ذلك يتضح أنه على الرغم من محدودية المشكلات التى ذكرها المبحوثون إلا أنهم يجمعون عليها وبالتالى تتضح أهميتها، كما أنها تعكس تخلى الجمعيات التعاونية الزراعية عن الكثير من أهدافها التى مارستها لسنوات عديدة حتى أصبحت بمثابة بيت المزارع الذى يحل مشاكله، واليوم لم تعد قادرة على تقديم أى شيء للمزارع.
- وبالنسبة لمقترحات المبحوثين من أجل تفعيل دور الجمعيات فى مواجهة الأزمات، ذكر المبحوثون ثلاثة مقترحات، وإرتفعت نسبة موافقتهم عليها ايضاً، حيث جاء فى مقدمتها دخول التعاونيات مجال تسويق المحاصيل بما يضمن عائد مجزى للمزارع بدلاً من تركه فريسة للتجار وأجاب بذلك ٩٠% من المبحوثين.
- ويرى ٨٠% من المبحوثين وقف عمليات تصدير الاسمدة وإستيراد الاسمدة منخفضة المفعول، وتحقيق الإكتفاء أولاً للزراعة المصرية من الاسمدة المصرية وبسعر مناسب للمزارع.
- ويرى ٧٠% من المبحوثين ضرورة أن ترجع الجمعيات لممارسة دورها فى توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة الاسمدة والمبيدات والتقاوى لثقة المزارع فيها وعدم تركها للتجار الذين يحتكرونها ويرفعون اسعارها وتتزايد فرص الغش والتدليس فيها

ب- المشكلات التى تواجه بنك القرية ومقترحات حلها

تحددت المشكلات التى تواجه بنك القرية فى مشكلتين ووافق عليهما جميع المبحوثون بنسبة ١٠٠% وهما كثرة طلبات المزارعين على الاسمدة وبالتالى يرتفع سعرها، ثم عدم كفاية الحصة من الاسمدة التى يصرفها البنك وذلك بسبب تصدير الاسمدة المصرية وعدم مراعاة إحتياج الزراعة المصرية.

وجاءت مقترحات المبحوثين لمواجهة هاتين المشكلتين فى مقترحين هما: خفض أسعار الاسمدة وأجاب بذلك ١٠٠% خاصة وأن سعر الشيكارة ٥٠كجم من اليوريا وصل الى ما يزيد عن ١٦٠ جنيه فى السوق السوداء، ولهذا يقترح ٩٠% من المبحوثين زيادة الحصة التى يصرفها البنك بما يكفى المزارع ولا يحتاج الى السوق السوداء التى تستغل حاجة المزارعين.

جدول رقم (٨)
المشكلات التى تواجه الجمعية التعاونية وبنك القرية في مواجهة الأزمات ومقترحات حلها

	عدد	%
أولا: المشكلات التي تواجه الجمعية الزراعية:		
١- إقتصار دور الجمعية في حماية التعدي على الأرض الزراعية.	١٩٠	٩٥
٢- عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالجمعية الزراعية.	١٨٠	٩٠
٣- عدم قدرة الجمعية على حل المشكلات الإ بتوجيه من الجمعية المشتركة.	١٦٠	٨٠
ثانيا: المشكلات التى تواجه بنك القرية:		
١- كثرة طلبات الحصول على الأسمدة من البنك.	٢٠٠	١٠٠
٢- عدم كفاية حصة الأسمدة التي يصرفها البنك	٢٠٠	١٠٠
ثالثا: مقترحات حلال مشكلات الجمعية:		
١- دخول التعاونيات مجال تسويق المحاصيل الزراعية.	١٨٠	٩٠
٢- وقف عمليات تصدير الأسمدة.	١٦٠	٨٠
٣- عودة الجمعيات لنشاطها في توفير مستلزمات الإنتاج.	١٤٠	٧٠
رابعا: مقترحات حل مشكلات البنك:		
١- خفض أسعار الأسمدة	٢٠٠	١٠٠
٢- زيادة الحصة التي يصرفها البنك	١٨٠	٩٠

ن= ٢٠٠

التوصيات: Recommendation

١- فى ضوء ما أوضحته نتائج الدراسة من إنخفاض قيام كل من الجمعية التعاونية الزراعية وبنك القرية بدورهما فى مواجهة الأزمات المدروسة، لذا فإنه يجب إنشاء وحدة بوزارة الزراعة لإدارة الأزمات الزراعية، ويختار العاملون لهذه الوحدة بعناية فائقة، وتقدم لهم برامج التدريب والتأهيل الكافية، ويوفر لها الدعم المادى والفنى اللازم، وتمثل هذه الوحدة بوحدات فرعية على مستوى مديريات الزراعة بالمحافظات، والإدارات الزراعية بالمراكز.

٢- ضرورة عودة دعم الحكومة لمستلزمات الإنتاج الزراعى خاصة لصغار المزارعين بما يضمن إستمرارهم فى العمل والإنتاج الزراعى، وتنشيط دور التعاونيات الزراعية للقيام بسابق أدوارها والتى تعود عليها المزارع لسنوات طويلة.

الفائدة التطبيقية للبحث:

يعتبر هذا البحث بمثابة جرس انتباه لعقد مؤتمر أو عدد من ورش العمل يشارك فيها المزارعين والقائمين على أمر جهاز التعاون الزراعى والتمويل الزراعى والمستثمرين وغيرهم من رجال الأعمال، لوضع خطة عمل تتضمن إحياء دور هاتين المنظمتين فى تنمية قطاع الزراعة المصرى فى ظل الظروف المحلية والوطنية والعالمية المتغيرة.

المراجع:References

١- معهد التخطيط القومى، الاقتصاد المصرى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، مايو ٢٠٠٨م.
٢- الخولى سالم الخولى، الابعاد الإقتصادية والإجتماعية والإرشادية لإدارة أزمة انفلونزا الطيور في مصر، بحث مرجعى مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للعلوم الإجتماعية الزراعية- جامعة الأزهر ٢٠٠٦م.
٣- محمد رشاد الحملاوى، إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥.
٤- محمد رشوان، الاعلام والأزمات- مدخل نظرى وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٥- حسين حجازى، الاسمدة أزمة لها حل ولكن- المجلة الزراعية، يونيه ٢٠٠٥م السنة ٤٧- عدد ٥٥٩.
٦- أمين اباظه، حلول جذرية لإزمة الاسمدة- تغيير بعض المفاهيم لدى المزارعين، المجلة الزراعية، سبتمبر ٢٠٠٧م، السنة (٥)- العدد ٥٨٦.
٧- سيد عبدالمطلب، الأسمدة أزمة دائمة تبحث عن حل، المجلة الزراعية، ابريل ٢٠٠٨م السنة ٥، العدد ٥٩٣.
٨- ابراهيم ابراهيم ريحان، تقرير نهائى للمشروع البحثى " تطوير وتحديث المنظمات الريفية" أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ٢٠٠٠م.
٩- صابر عبدالحميد الصباغ، دور الجمعية التعاونية الزراعية فى التنمية الريفية- دراسة فى ثلاث قرى مصرية، نشرة بحثية رقم(٢٣٢) لسنة ١٩٩٩م، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.
١٠- محمد عبدالغنى حسن هلال، دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى تقديم الخدمة الإرشادية لصغار الزراع فى ظل الإتجاه نحو خصخصة الإرشاد الزراعى، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، نشرة بحثية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢م.
١١- محسن بهجت، محددات أداء بعض المنظمات الريفية فى بعض مجتمعات الأراضى الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة- جامعة عين شمس، ١٩٩٨م.
١٢- حنان كمال عبدالحليم، حاجة المنظمة الإرشادية الزراعية لمجال إدارة الأزمات والكوارث فى البيئة الزراعية، المؤتمر الخامس للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، آفاق وتحديات الإرشاد الزراعى فى مجال البيئة، المركز المصرى الدولى للزراعة، الدقى، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٣- محمد شومان، الإعلام والأزمات- مدخل نظرى وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٢م.
14- kasperson, R.E, David, K. Pijawkai, "societal response to hazards and major hazard envents " public administration review, Vol. 45, you, 1985.

THE ROLE OF AGRICULTURAL COOPERATIVE ORGANIZATION AND VILLAGE BANK TO FACE THE CRISIS'S OF FERTILIZERS AND MARKETING COTTON CROP IN SOME OF DAKAHLIA VILLAGES

Mohamed, Zeinab Amen

Abstract

The objectives of this research were as follows:

- Recognizing the role of agricultural Cooperative organization and village bank to face the crisis's of fertilizer and marketing cotton crop.
- The relationship between the studied independents variables with the opinion of respondents about the vole of each organization to face these two crisises.
- Problems which face them when they face agricultural crisises suggestions of respondents to activate their role in facing agricultural crisises and their suggestions to activate their role in facing these problems.

This research was done on 200 formers, 25 farmers from each village of belkas district, Dakahlia governorate. Date were collected using a prepared personal questionnaire during July 2008. Data were analysed using percentages, person simple correlation coefficient and stepwise.

Finding of this research were as follows:

- More than two fifth of respondents indicated that the role of the agricultural cooperative organization to face fertilizer srisises was low, and three fifth of respondents indicated that its role to face marketing cotton crop was also low.
- There was positive correlation relationship between owning machines and their opinion about the role of agricultural cooperative organization to face fertilizer srisises, but the relationship with fate was regative.
- There was positive correlation between age, openness abroad, and number of family and respondents opinion to perform their roles in facing cotton marketing crisis.
- There was positive correlation relationship between modernization,

attitude towards organization, number of family and awning machines and respondents opinion about village bank to perform its role to face fertilizer crisis.

- There was positive correlation relationship between satisfaction of services and owning machines and respondents opinion about village bank to perform its role to face to face cotton marketing crisis.
- Important problems which face agricultural cooperative organization were determined concerning its role of protecting agricultural lands from stolen and production facilities not available, but the problems which face the bank was more needs of fertilizers and its amount was not enough.